



آفاق اقتصادية

Āfāq iqtisādiyyat

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنويًا عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المربك

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

أثر إدارة السيولة على أداء القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2024-2008)

عبدالفتاح الهادي الشيباني

afshibani@gmail.com

الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس - ليبيا

Authors
المؤلفون

Cite This Article:

اقتبس هذه المقالة (APA):

الشيباني عبد الفتاح الهادي. (2025). أثر إدارة السيولة على أداء القطاع
المصرفي الليبي خلال الفترة (2024-2008). مجلة آفاق اقتصادية. 11 [2] .31

أثر إدارة السيولة على أداء القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2024-2008)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحديد أثر إدارة السيولة على أداء المصارف الليبية، تم اختيار ثلاثة مؤشرات نسبية حول الأداء السنوي للمصارف المدرجة في مصرف ليبيا المركزي، وهي الربحية، والعائد على الأصول، والسيولة. نظرياً استند البحث على أسلوب تحليل المحتوى بناءً على مراجعة دراسات سابقة، تطبيقياً حللت بيانات المؤشرات المختارة باستخدام مصفوفة معامل ارتباط كارل بيرسون والانحدار الخطي، أسفرت نتائج التحليل عن بناء نموذج يشير إلى أن الربحية المُقاسة بعائد الحقوق على الملكية تتأثر إيجاباً بالعائد على الأصول والسيولة، وبالرغم من هذه العلاقات الإيجابية التي كشف عنها النموذج إلا إن التحليل النظري كشف عن إمكانية تحقيق ربحية أعلى من التي بينها النموذج ويرجع السبب في ذلك إلى وجود فائض من السيولة تم اعتباره فائض غير مستغل نظراً لظروف قاهرة، استنتج التحليل أن القطاع المصرفي الليبي يواجه معضلة أساسية تكمن في صعوبة القدرة على تحقيق التوازن بين الربحية والعائد على الأصول والسيولة في آنٍ واحد لأن كلاً من نقص السيولة وفائض السيولة يمكن أن يُضعفا بسهولة قاعدة أرباح المصرف، يمكن أن تؤدي هذه المعضلة إلى خلق أزمة سيولة مما يُقلل من ثقة العملاء ولائهم وللحذر من أثر التحديات والتداعيات أوصى البحث بتعديل الاستراتيجيات الاستثمارية للقطاع المصرفي وإدارة النقد باستمرار لتلبية المتطلبات المتباينة للربحية وكفاءة الأصول واستقرار السيولة، بالارتكان على إيجاد توازن استراتيجي غير خططي يضمن مستوى سيولة يكفي لإدارة المخاطر وتلبية المتطلبات غير المتوقعة، ولكن ليس مرتفعاً جداً بحيث يؤثر سلباً على الربحية وكفاءة استخدام الأصول.

الكلمات الدالة: إدارة السيولة، ربحية المصارف، نظريات السيولة، نسبة الأصول السائلة.

The impact of liquidity management on the performance of the Libyan banking sector during the period (2012-2008)

Abdelfatah Hadi Shibani

Libyan Authority for Scientific Research

afshibani@gmail.com

Abstract:

This research aims to determine the impact of liquidity management on the performance of Libyan banks. Three relative indicators were selected regarding the annual performance of banks listed in the Central Bank of Libya: profitability, return on assets, and liquidity. Theoretically, the research was based on the content analysis method based on a review of previous studies. Practically, the data of the selected indicators were analyzed using Karl Pearson's correlation coefficient matrix and linear regression. The results of the analysis led to the construction of a model indicating that profitability measured by return on equity is positively affected by return on assets and liquidity despite these positive relationships revealed by the model, the theoretical analysis revealed the possibility of achieving higher profitability than that shown by the model this is due to the presence of excess liquidity that was considered unutilized due to force majeure. The analysis concluded that the Libyan banking sector faces a fundamental dilemma, which lies in the difficulty of being able to achieve a balance between profitability, return on assets, and liquidity simultaneously because both liquidity shortages and excess liquidity can easily weaken a bank's profit base, this dilemma can lead to a liquidity crisis, which reduces customer confidence and loyalty. To limit the impact of challenges and repercussions the study recommended that the banking sector's investment strategies and cash management should be continuously modified to meet the competing requirements of profitability, asset efficiency and liquidity stability. Based on finding a non-linear strategic balance that ensures a liquidity level sufficient to manage risks and meet unexpected requirements, but not so high that it negatively impacts profitability and the efficient use of assets.

Keywords: Liquidity management, bank profitability, liquidity theories, liquid assets ratio.

1. المقدمة:

إدارة السيولة مفهوم يحظى باهتمامٍ بالغ في جميع أنحاء العالم، لا سيما في ظل الظروف المالية الراهنة وحالة الاقتصاد العالمي. ومن الأهداف الرئيسية للشركات زيادة الأرباح، والحفاظ على مستوى سيولةٍ عالٍ لضمان الاستقرار المالي، وتحقيق أقصى استفادة من إجمالي أصول المالك، إلى جانب تحقيق أهداف المصرف الأخرى. ولا شك أن إدارة السيولة تُثْبِتُ كَبِيرًا في تحسين أرباح المصارف في عالم اليوم. وقد تطلب الدورُ الملحوظ في إدارة رأس المال العامل الحفاظ على سيولته في العمليات اليومية لضمان سير العمل بسلامة ووفاء بالتزاماته. وتلعب السيولة دوراً هاماً في كفاءة عمل المصرف، (Nahum et all, 2007, p1).

يُعدّ بحث السيولة ذا أهمية حقيقة للفحص الداخلي والخارجي على حد سواء نظرًا لارتباطه الوثيق بالعمليات اليومية للمصرف. تكمن المشكلة في إدارة السيولة في تحقيق التوازن المطلوب بين السيولة والربحية، (Gill Amarjet and Nahum Biger, 2013, p116). تسعى هذه الورقة البحثية، إلى دراسة مشاكل إدارة السيولة لتحديد تأثيرها على الربحية في المصارف الليبية. في يركز الجانب النظري لهذا البحث، على تحليل العلاقة بين السيولة والربحية بناءً على مراجعة النظريات والدراسات السابقة، ويركز الجانب التجريبي على تحليل الترابط بين السيولة والربحية بالتطبيق على بيانات المصارف المدرجة في مصرف ليبيا المركزي. ينظم هيكل البحث على النحو التالي: الجزء الأول يُقدم مشكلة البحث وأهدافه وأهميته وفرضياته. يُقدم الجزء الثاني الإطار النظري والمفاهيمي الذي يستند إليه البحث ومراجعة الدراسات السابقة. يُقدم الجزء الثالث مراجعةً للأدبيات المتعلقة بتأثير إدارة السيولة على ربحية المصارف. ويُوضّح الجزء الرابع المنهجية والطرق التحليلية والأساليب التحليلية المستخدمة. يُركّز الجزء الخامس على نتائج تحليل فرضيات البحث، وبيان مساهمة النتائج في تقديم إضافة جديدة للدراسات السابقة. وأخيراً، يُلخص الجزء السادس النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

2. مشكلة البحث:

تقوم المصارف التجارية بدور الوسيط من خلال امتصاص الفوائض المالية من أصحابها (المودعين) ووضعها تحت تصرف المستثمرين (المقرضين) لتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المختلفة. ولا يخلو هذا النشاط الاستثماري الذي يقوم به المصرف من المخاطر والمشاكل، إذ يسعى المصرف إلى تعظيم أرباحه المتوقعة من هذه الاستثمارات، وهذا يتطلب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، إذ يكون المصرف معرضاً في أي لحظة للوفاء بالتزامات عملائه ومودعيه الراغبين في سحب مدخراهم، لذا ينبغي أن يكون المصرف مستعداً لتلبية هذه المطالب في أي

وقت. وتنشأ المشكلة عندما يعجز المصرف عن تلبية هذه المطالب، وخاصةً غير المتوقعة منها، ما قد يُخرج المصرف مع عمالئه ويفقد ثقتهما به مع مرور الوقت، في ظل المنافسة الشديدة في القطاع المصرفي الناتجة عن تزايد عدد المصارف المحلية، وكذلك المنافسة الشديدة من المصارف الأجنبية العاملة في السوق المصرفية المحلية. لذلك، ينبغي على كل مصرف تجاري أن يعمل على تعظيم أرباحه، وفي الوقت نفسه أن يكون قادرًا على تلبية الاحتياجات المالية لمودعيه من خلال الاحتفاظ بكمية كافية من السيولة، وذلك لتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة. وتكون المشكلة في كيفية اختيار المستوى الأمثل الذي يمكن للمصارف عنده الاحتفاظ بأصولها لتحقيق هذين الهدفين معًا، إذ يختلف تأثير كل مستوى من مستويات السيولة على مستويات الربحية، وتنشأ المشكلة عندما تسعى المصارف التجارية إلى تعظيم أرباحها على حساب إهمال السيولة، ما قد يسبب صعوبات فنية ومالية، ويتربّ على ذلك سحب الودائع. تأسيساً على ما سبق تم تلخيص مشكلة البحث في طرح الاستفسار التالي:

من خلال العلاقات والتآثرات المتبادلة بين السيولة والربحية: هل يمكن تشخيص قدرة الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي على تحقيق الموازنة بين تعظيم الربحية، والاحتفاظ بكمية كافية من السيولة؟

للإجابة على هذا الاستفسار تم طرح الأسئلة التالية:

- هل تؤثر الإدارة الفعالة للسيولة على الربحية في المصارف الليبية؟
- كيف تؤثر مؤشرات العائد على الأصول والسيولة على الربحية في المصارف الليبية؟
- ما هي المعوقات التي قد تعيق تحقيق التوازن المطلوب بين السيولة والربحية، وكيف يمكن التغلب عليها؟

3. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر إدارة السيولة المصرفية على ربحية المصارف الليبية، في ضوء حاجتها إلى تحقيق أعلى توازن بين السيولة والربحية في آن واحد. لذلك، سيركز البحث على الجوانب التالية: (1). تحديد وتحليل أهم مؤشرات إدارة السيولة. (2). دراسة أثر كل مؤشر على ربحية المصارف. (3). تحديد أثر إدارة السيولة ككل على ربحية المصارف التجارية. وأخيراً، اقتراح التوصيات الازمة لتحقيق التوازن المطلوب بين السيولة والربحية.

4. أهمية البحث:

تتلخص الأهمية العلمية النظرية للبحث في كونه يسلط الضوء على مسألة تأزم أداء القطاع المصرفي الليبي بشأن صعوبة توفير السيولة وضمان الربحية في نفس الوقت، كما يغطي البحث

الجوانب النظرية المتعلقة بمفهوم سيولة المصارف، وال الحاجة إليها، ونظريات إدارتها، وربحية المصارف ومقاييسها، مفاهيم حول العلاقة بين الربحية والسيولة. وتحمّل الأهمية التطبيقية للبحث حول تشخيص المشكلة البحثية بناءً على تحليل العلاقات والتآثيرات المتبادلة بين المتغيرات المتعددة.

5. فرضيات البحث:

- بناءً على أسئلة البحث وأهدافه، تم صياغة وترتيب الفرضيات على النحو التالي:
- H01:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة العائد على الأصول المصرفية على ربحية المصارف الليبية.
- H02:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة السيولة المصرفية على ربحية المصارف الليبية.

6. الإطار النظري والدراسات السابقة:

- 1.6 الإطار النظري،** بناءً على مراجعة الإنتاج الفكري والأدبيات ذات الصلة بمفاهيم ونظريات السيولة والربحية والعلاقات المتبادلة بينهما، تم التركيز على الجوانب التالية:

1.1.6 السيولة المصرفية:

يمكن تعريف السيولة المالية للمصرف بأنها القدرة على سداد التزاماته (قصيرة الأجل، المستحقة الدفع خلال عام واحد) في الوقت المحدد، وتحديد إمكانية سداد هذه الالتزامات في حالة استحقاقها على الفور، من خلال تسهيل الأصول عالية السيولة التي تمتلكها (الأصول المتداولة). تتحسن السيولة المالية للمصرف عندما يكون الجزء الأكبر من أصوله من عناصر عالية السيولة، وتسوء عندما يكون العكس صحيحاً. يرى (Wuave, Terseer, et. al., 2020, p31) أن السيولة ببساطة تعني القدرة على تحويل الأصل إلى نقد بأقل تأخير وأقل خسارة، تلعب أصول السيولة دوراً بالغ الأهمية في محفظة المصرف التجاري، حيث تعمل المصارف بشكل كبير بأموال مقترضة من المودعين على شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل. وفقاً لـ (Nwankwo, G. O., 1991, p12) السيولة الكافية تُمكّن المصرف من مواجهة ثلاثة مخاطر أولها مخاطر التمويل - القدرة على تعويض التدفقات الخارجية الصافية إما من خلال سحب ودائع التجئة أو عدم تجديد أموال الجملة. ثانياً، هناك حاجة إلى سيولة كافية لتمكين المصرف من تعويض عدم استلام تدفق الأموال إذا فشل المقترض أو المقترضون في الوفاء بالتزاماتهم. وبينما الخطير الثالث من الدعوات إلى الوفاء بالالتزامات الاستحقاق أو من طلب الأموال من عملاء مهمين. تُمكّن السيولة الكافية المصرف من إيجاد أموال جديدة للوفاء بالالتزامات الاستحقاق مثل الزيادة المفاجئة في الاقتراض بموجب خطوط ائتمان متقدمة عليها أو القدرة على القيام بقروض جديدة عند الرغبة. الأصول السائلة هي تلك التي

يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة عند الحاجة للوفاء بالالتزامات المالية ومن أمثلة الأصول السائلة عموماً النقد، واحتياطيات المصرف المركزي، والديون الحكومية وللحفاظ على استمرارية المؤسسة المالية، يجب أن تمتلك أصولاً سائلة كافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، مثل سحبوبات المودعين. ونظرًا لأن الالتزامات المتداولة تُسدد من الأصول المتداولة خلال عام واحد، تُحسب مقاييس السيولة باستخدام الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.

2.1.6 نظريات السيولة وإدارة السيولة:

تشمل هذه النظريات المتنافسة: نظرية الدخل المتوقع، ونظرية قابلية التحويل، نظرية إدارة الالتزامات، نظرية إدارة الخصوم، نظرية إدارة السيولة، ونظرية القروض التجارية، Emmanuel N. Roussakis, 1997, pp3-10)

أ) نظرية الدخل المتوقع: تنص هذه النظرية على أن المصرف قادر على إدارة سيولته من خلال التوجيه المناسب للقروض الممنوحة، والقدرة على تحصيلها في مواعيد استحقاقها، وتقليل احتمالية التأخير في السداد عند الاستحقاق. وتفترض هذه النظرية أن إدارة المصرف قادرة على تخفيض سيولتها بناءً على الدخل المتوقع للمقترض، وهذا يمكّنها من منح قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، طالما أن سداد هذه القروض مرتبط بالدخل المتوقع للمقترض، والذي يدفع بأقساط دورية ومنتظمة، ما يمكّن المصرف من توفير سيولة عالية، عندما تكون التدفقات النقدية الداخلة منتظمة ومتوقعة. وفقاً لهذه النظرية، بدأ المصرفيون ينظرون مجدداً إلى محفظة قروضهم كمصدر لسيولة. شجعت نظرية الدخل المتوقع المصرفيين على التعامل مع القروض طويلة الأجل كمصادر محتملة لسيولة. كيف يمكن للمصرف اعتبار قرض الرهن العقاري مصدرًا لسيولة، وهو عادةً ما يكون طويلاً الأجل؟ باستخدام نظرية الدخل المتوقع، عادةً ما يسدد المقترض هذه القروض على أقساط متناوبة. ومن هذا المنظور، توفر محفظة قروض المصرف تدفقاً مستمراً من الأموال، مما يزيد من سيولته. علاوة على ذلك، على الرغم من أن القروض طويلة الأجل، إلا أنه في أزمة السيولة، يمكن للمصرف بيع القروض للحصول على النقد اللازم من الأسواق الثانوية، Alshatti Ali Sulieman, 2015, pp63-64)

ب) نظرية قابلية التحويل: نظرية قابلية تحويل السيولة المصرفية هي نهج لحفظ على سيولة المصارف من خلال دعم تحويل الأصول عندما يعني المصرف من نقص في السيولة، فإنه قادر على بيع أصوله إلى مصرف أكثر سيولة. يتيح هذا النهج للنظام المصرفي العمل بكفاءة أكبر: باحتياطيات أقل أو بالاستثمار في أصول طويلة الأجل. في ظل قابلية التحويل، يحاول النظام المصرفي تجنب أزمات السيولة من خلال تمكين المصارف من البيع أو إعادة الشراء دائمًا بأسعار جيدة، Shiftability theory 2016, Retrieved July 18, 2025

ج) نظرية إدارة الالتزامات: تنص هذه النظرية على عدم الحاجة إلى اتباع معايير السيولة التقليدية، كالحفاظ على الأصول السائلة والاستثمارات السائلة، إلخ. فقد ركزت المصارف على جانب الالتزامات في الميزانية العمومية. ووفقاً لهذه النظرية، يمكن للمصارف تلبية احتياجات السيولة من خلال الاقتراض من أسواق المال والنقد. تؤكد هذه النظرية على اعتبار جانبي الميزانية العمومية للمصرف مصدرين للسيولة، (Emmanuel N. Roussakis, 1997, pp3-10).

د) نظرية إدارة الخصوم: تنص هذه النظرية على عدم الحاجة إلى اتباع معايير السيولة التقليدية، كالحفاظ على الأصول السائلة والاستثمارات السائلة، وما إلى ذلك، حيث ركزت المصارف على جانب الخصوم في الميزانية العمومية، (Tarek A. Elsharif, 2019, p698). ووفقاً لهذه النظرية، يمكن للمصارف تلبية احتياجات السيولة من خلال الاقتراض من أسواق المال ورأس المال.

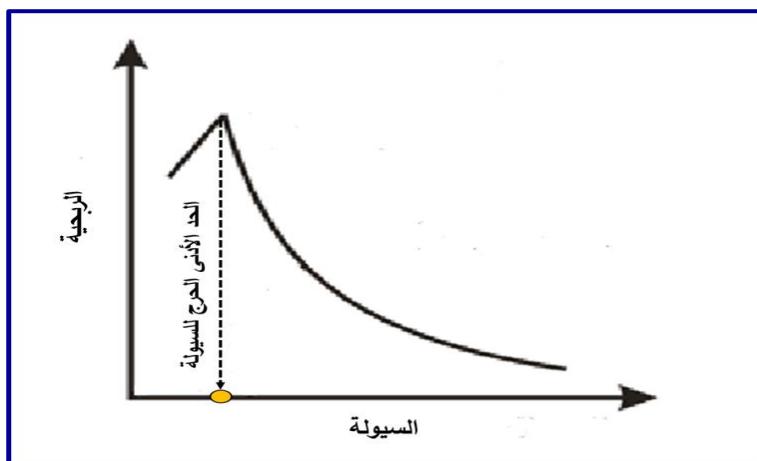
هـ) نظرية إدارة السيولة: تتكون نظرية إدارة السيولة من الأنشطة التي تتطوّي على الحصول على الأموال من المودعين والدائنين الآخرين وتحديد المزيج المناسب من الأموال لمصرف معين، (Dodds J. Colin, 1982, pp.22-31) ترکز نظرية إدارة السيولة على جانب الالتزامات في الميزانية العمومية للمصرف. وتفترض أنه يمكن استخلاص السيولة التكميلية من التزامات المصرف. ووفقاً لنواكون، (Nwankwo, G. O., 1991, p12)، تجادل النظرية بأنه نظراً لأن المصارف يمكنها شراء جميع الأموال التي تحتاجها، فلا توجد حاجة لتخزين السيولة في جانب الأصول السائلة في الميزانية العمومية.

و) نظرية القروض التجارية: تنص هذه النظرية على أن السيولة التي يحققها المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية للقروض، والتي تمنح لفترات قصيرة، وذلك لتمويل رأس المال العامل، حيث يُعِد المقرضون الأموال المقترضة بعد إتمام دوراتهم التجارية بنجاح. ووفقاً لهذه النظرية، لا تفرض المصارف الأموال لأغراض شراء العقارات أو السلع الاستهلاكية أو للاستثمار في الأسهم والسنادات، نظراً لطول فترة الاسترداد المتوقعة لهذه الاستثمارات، حيث تناسب هذه النظرية المتداولين الذين يحتاجون إلى تمويل معاملاتهم التجارية المحددة لفترات قصيرة، (Emmanuel N., 1997, pp3-10).

3.1.6 السيولة مقابل الربحية:

تُعد السيولة والربحية فئتين أساسيتين من أنشطة الشركة، تُشكّلان أساس تقييمها، (Jacek Jaworski, and Leszek Czerwonka, 2021, pp233-238) ويطلب الحفاظ على مستوى عالٍ من السيولة المالية الاحتفاظ بنسبة كبيرة من الأصول المتداولة، وخاصة النقدية. وهذا يزيد من مستوى السيولة المالية، وقد تتوقع الشركات التي تُسوّي التزاماتها نقداً بسرعة دون أي تأخير الحصول

على بعض الخصومات من مورديها وعملائها، وتحظى بثقة أكبر من مُقدمي القروض الذين يُحللون السيولة قبل منح القروض، والأهم من ذلك كله، أن يُقلل ذلك من خطر الإفلاس. ولمصدر تمويل الأصول تأثير معاكس على مستوى السيولة والربحية للأصول من حيث قابلية التنفيذ (الفترة الزمنية اللازمة لتسهيل الأصول وسداد رأس المال). كلما زادت حصة الالتزامات قصيرة الأجل في جميع الالتزامات، انخفض مستوى السيولة وارتفعت ربحية المصرف. يوضح الشكل (1) العلاقة بين السيولة المالية والربحية على ضوء الحجج التالية، يؤدي نمو حصة الأصول المتداولة في إجمالي الأصول إلى ارتفاع مستوى السيولة المالية، إلا أنه قد يُنخفض الربحية. من ناحية أخرى، يؤدي نمو الالتزامات قصيرة الأجل في إجمالي الالتزامات إلى انخفاض مستوى السيولة المالية، ولكنه يُؤدي في ارتفاع ربحية الأصول. ومن ثم، يمكن ملاحظة علاقة سلبية بين السيولة المالية وربحية المصرف. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه العلاقة توجد عند الحفاظ على مستوى أدنى وحرج من السيولة المالية، (Monika Bolek, and Wojciech Wiliński, 2011, p43)



المصدر: تعديل الباحث بناءً على: (Monika Bolek, and Wojciech Wiliński, 2011, p169)

الشكل 1: العلاقة بين السيولة والربحية

كما يبدو من الشكل رقم (1)، عندما ينخفض مستوى السيولة المالية إلى ما دون الحد الأدنى، فإن المزيد من انخفاض السيولة يصاحبه انخفاض في الربحية. إن انخفاض مستوى السيولة في المصرف يجعل من المستحيل سداد مستحقاتها في الوقت المحدد، ويتسبب في سلسلة من العقوبات والغرامات، ويفسر عدم رغبة المقاولين في التعاون مع هذه المصرف مستقبلاً. وهذا يقلل من الأرباح المحققة، وفي الحالات القصوى بالمرحلة التالية قد يؤدي إلى إفلاس المصرف. قد يحتفظ المصرف بالسيولة دون تحقيق أرباح، وقد يكون رابح دون سداد التزاماته الحالية. ومع ذلك، قد تظهر كلتا الحالتين لفترة قصيرة فقط. على المدى الطويل، السيولة ضرورية لتحقيق الأرباح،

والأرباح حيوية لنطэр المصرف، وبالتالي للحفاظ على سيولته وملاءمة المالية في المستقبل. المصرف الذي يُدار على أساس أحد هذين المجالين فقط لن يحقق أعلى كفاءة له.

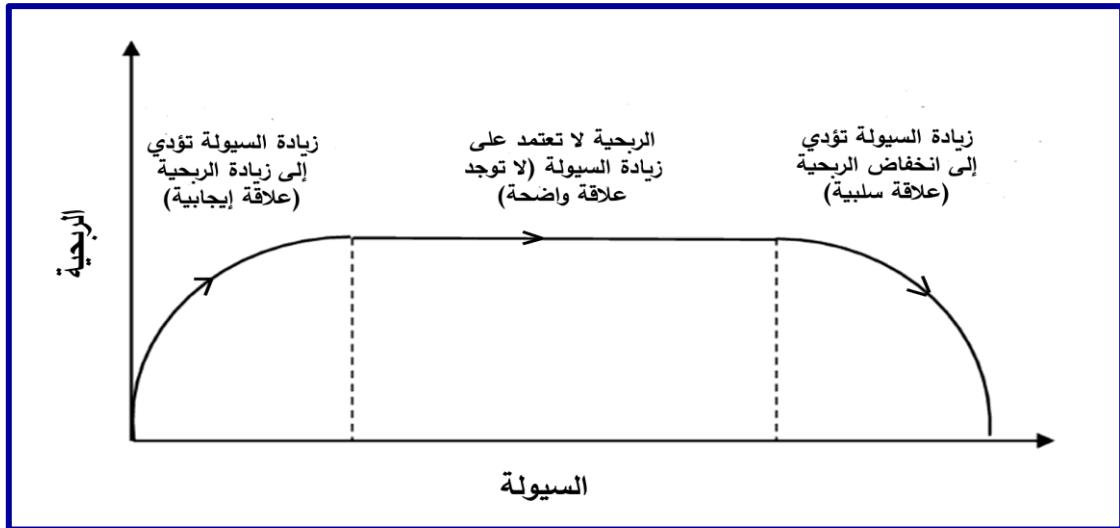
تُشير السيولة الزائدة إلى سوء استخدام الأموال، وتؤثر سلباً على ربحية المصرف، (Vishnani, S. and K.B. Shah., 2007, pp279-280) وبالتالي، فإن التوازن بين الربحية والسيولة هو معضلة إدارة رأس المال العامل الشكل (1) حيث يجب على المصرف مراعاة جميع بنود كلا الحسابين، ومحاولة موازنة المخاطرة والعائد.

4.1.6 مفاهيم العلاقة بين الربحية والسيولة:

العلاقة بين السيولة والربحية في الدول الناشئة: لطالما اهتم الأكاديميون بمسألة العلاقة بين السيولة والربحية وأصبحت إدارة السيولة مفهوماً بالغ الأهمية. هناك مفهومان لتحديد العلاقة بين الربحية والسيولة:

المفهوم الأول والأفضل استكشافاً للعلاقة السلبية بين الربحية والسيولة في المؤسسة (مقايضة الربحية والسيولة). ناقش (Smith K, 1980, pp549-562) الافتراضات المتعلقة بهذا المفهوم، وأشار إلى أنه كلما زادت ربحية المصرف، زادت صعوبة الحفاظ على السيولة عند المستوى المناسب. ونتيجة لذلك، أشار إلى أن هناك حاجة إلى الحفاظ على التوازن بين مستويات الربحية والسيولة المالية في المصرف. وينشأ الاتجاه الإيجابي للعلاقة بين الربحية والسيولة من المفهوم الذي اقترحه، (Opler et al., 1999, pp4-8) وفقاً لهؤلاء المؤلفين، تستثمر المصارف ذات السيولة المنخفضة جميع أرباحها في رأس المال العامل ويؤدي هذا إلى زيادة حصة الأصول المتداولة للمكونات المملوكة بحقوق الملكية وبالتالي زيادة مستوى السيولة. وقد أُشير إلى وجود صلة إيجابية بين الربحية والسيولة كسمة مميزة للمصارف التي يصعب عليها الوصول إلى رأس المال الخارجي (الدخول إلى السوق، والابتكار الشديد، والتميز بمخاطر تشغيلية عالية).

ويستند المفهوم الثاني فيما يتعلق بالعلاقة بين السيولة وربحية الشركة إلى محاولة لشرح حدوث الاتجاهات الإيجابية والسلبية لهذا الاعتماد في وقت واحد. وفي ضوء هذا المفهوم، فإن العلاقة بين الربحية والسيولة غير خطية ويمكن تمثيلها بمنحنى جينترى (Gentry's curve) المماثل في الشكل لحرف L المقلوب الشكل (2).



المصدر، تعديل الباحث بناءً على، (2025). (Gentry, 1976).

الشكل 2: العلاقة غير الخطية بين الربحية والسيولة الممثلة بمنحنى جينتري.

إن العامل المحدد لاتجاه وقوف هذا الاعتماد هو مستوى السيولة المالية. تستثمر الشركات التي تتميز بانخفاض السيولة الأرباح المحتجزة في المقام الأول في زيادة قدراتها على الدفع لذلك، مع زيادة الربحية، تزداد السيولة أيضًا (اعتماد إيجابي) بعد تجاوز مستوى معين من السيولة (وهو سمة مميزة لظروف السوق المحددة)، يصبح من الصعب تحديد تأثير السيولة على الربحية (لا توجد علاقة واضحة). يؤدي المزيد من الاستثمار في السيولة إلى زيادة في مستوى الأصول المتداولة المملوكة بحقوق الملكية، مما يولد تكاليف أعلى لصيانتها وتكليف تمويلها. وبالتالي، فإن زيادة السيولة تؤدي إلى انخفاض الربحية (اعتماد سلبي)،

ويشير هذا المفهوم إلى وجود مستوى أمثل من السيولة تصل عنده ربحية المصرف إلى أقصى قيمتها، نتيجة لذلك، بالنسبة للدول ذات توافر الائتمان العالي، ستكون العلاقة بين الربحية والسيولة إيجابية وستنتمي مع توافر خيارات الائتمان، (Baños-Caballero, 2012, pp18-19). تشرح النظرية التي صاغها مارك ديلوف، هذه الظاهرة على أفضل وجه، بالنسبة للاقتصادات ذات الوصول المنخفض إلى تسهيلات الائتمان، ينبغي أيضًا توقع علاقة أقوى بشكل متزايد، وإن كانت سلبية، بين الربحية والسيولة في هذه الحالة، يمكن وصف العلاقة بشكل أفضل من خلال نظرية مقايسة الربحية والسيولة. يزيد تطور سوق رأس المال من إمكانيات الاستثمار للمصارف وهذا يعني أنه كلما كان سوق رأس المال أكثر تطورًا، زادت الاستثمارات المتاحة المربحة، (Mark Deloof, 2003, pp573-588)

لا يتم تحفيز المؤسسات لزيادة تمويل السيولة من خلال إشراك الأموال المتولدة من الاستثمارات الأكثر ربحية. هذا يعني أنه في الاقتصادات ذات أسواق رأس المال المتطرفة، سيكون اعتماد

الربحية والسيولة سلبياً (نظرية التوازن بين الربحية والسيولة). ومع تراجع تطور سوق رأس المال، ستتضاءل أهمية هذا الاعتماد تدريجياً. تتوافق الحالة الليبية مع الحالة التالية: في الدول ذات أسواق رأس المال غير المنظورة، تتفاوت فرص الاستثمار للمصارف ما يزيد من الرغبة للاستثمار في السيولة. هذا يعني أن هناك علاقة إيجابية ومتناهية بين الربحية والسيولة (نظرية الاعتماد الإيجابي بين الربحية والسيولة). وفيما يتعلق بكل العاملين المُشخصين، من الممكن أيضًا الإشارة إلى اقتصادات تتأرجح فيها قوة الاعتماد بين الربحية والسيولة حول الصفر هذا يعني أنه بالنسبة للدول ذات الوصول المتوسط إلى التسهيلات الائتمانية ومتوسط تطور سوق رأس المال، فإن النظرية التي تفسر التبعية المدرستة هي النظرية القائمة على منحنى جينترى، (الشكل، 2).

6.1.6 مفهوم ربحية المصارف:

تعني ربحية المصارف قدرتها على توليد إيرادات تفوق تكاليفها، وذلك بناءً على أساس رأس مال المصرف فكلما كان القطاع المصرفي سليماً ورابحاً، كان هذا القطاع أكثر قدرة على تحمل الصدمات السلبية والمساهمة في استقرار النظام المالي. الربحية هي هدف طويل الأجل لأي مصرف لأنها مطلوبة لبقاء المصرف، بينما السيولة هي هدف قصير الأجل نسبياً يجب معالجته لحماية المصرف من الإفلاس، (Kalcheva I. and K. Lins., 2007, p106) والمشكلة التي قد تنشأ هي أن التركيز على الربحية طويلة الأجل على حساب السيولة قد يخلق ضائقة مالية للمصارف. وبالتالي، يجب أن يكون تركيز الإدارة على كليهما ويجب بناء توازن بينهما (Raheman A., et. al., 2010, p152).

تقييم ربحية المصارف:

لتحديد مدى قدرة المصرف على تحقيق أرباح من أمواله المستثمرة، توجد نسب مالية مختلفة تتعلق بكل من المالكين والمودعين. تُعد نسبة العائد على حقوق الملكية من أهم نسب الأرباح المستخدمة في تقييم ربحية المصرف، (Rima Pervin, and Nipa Saha, 2017, p119). تقيس هذه النسبة كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين، والمعروفة أيضًا باسم صافي الأصول أو الأصول مطروحًا منها الخصوم. يوضح العائد على حقوق ملكية المساهمين (Return on equity-ROE) مدى كفاءة المصرف في استخدام الاستثمارات لتحقيق نمو الأرباح ويعقّل هذه النسبة كفاءة الإدارة في توظيف أموال المصرف لتحقيق الربح، وتحسب بقسمة صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة) على رأس المال المستحق، كما يلي: العائد على حقوق الملكية
$$(ROE) = (\text{صافي الدخل} / \text{رأس المال}) \times 100 ..$$

7.1.6 مؤشرات السلامة المالية:

تُعدّ مؤشرات السلامة المالية مقياساً لصحة القطاع المالي ووحداته المؤسسية بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، وهي من المدخلات المهمة في تحليل وتقدير السلامة الاحترازية الكلية (مصرف ليبيا المركزي، 2024)، (CBL, 2024, pp32, 33, 36, 37, 38, 39). سيتناول هذا البحث تحليلاً عدد من المؤشرات المالية للقطاع المصرفي الليبي وهي:

- **مؤشر نسبة الربحية: ممثلاً بنسبة العائد إلى حقوق الملكية (%)**: يُعدّ معدل العائد على حقوق الملكية من المؤشرات المهمة ذات القيمة التحليلية العالية، ويُعدّ هذا المؤشر مقياساً لفاءة المصارف في استخدام رأس مالها وأملاكها.
- **مؤشر نسبة العائد على الأصول (%)**: مؤشر العائد إلى إجمالي الأصول من المؤشرات الهامة وذات القيمة التحليلية الكبيرة لقياس كفاءة استخدام المصارف لأصولها.
- **مؤشر نسبة السيولة**: تُعدّ مؤشرات السيولة من المؤشرات المهمة التي تعكس مدى قدرة المصارف على تلبية الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من السيولة النقدية، بالإضافة إلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها دون التعرض للإعسار.

6.2 الأدبيات والدراسات السابقة:

بحثت عدة دراسات في تأثير إدارة السيولة على ربحية المصارف التجارية في عدد من الدول، وتفاوتت النتائج من دراسة لأخرى ويمكن تلخيص البعض منها على النحو التالي: درس (Adebayo et. al., 2011, p36) إدارة السيولة وربحية المصارف التجارية في نيجيريا بالتركيز على المصارف التجارية وأشارت نتائج اختبار فرضيات هذه الدراسة إلى وجود علاقة دالة إحصائياً بين السيولة والربحية وهذا يعني أن ربحية المصارف التجارية تتأثر بشكل كبير بالسيولة، والعكس صحيح ويوضح ذلك من خلال معامل ارتباط بيرسون، الذي أكد العلاقة الإيجابية بين المتغيرين كما تبيّن أن الربحية لا تتحقق إلا بإدارة السيولة بكفاءة وفعالية، أي عندما يكون المصرف التجاري قادرًا على الوفاء بالتزاماته المالية مع تعظيم أرباحه في الوقت نفسه. يُشير كتاب "الإدارة الكلية بالنسب" إلى أن مشكلة إدارة السيولة تُصبح أكثر حدةً في المصارف التي تنمو بوتيرة سريعة إذ تُعطي منحنيات التدفق النقدي (الربح) المتضاد شعوراً بالنشوة بأن "الأمور على ما يُرام"، مما يدفع المدراء إلى الضغط على زر النمو بشكل أسرع إلا أنهم يغفلون عن الوضع النقدي الحقيقي للمصرف، والذي قد يُظهر اتجاهًا تنازليًا، مما يدفع المصرف ببطء وقوة نحو أزمة سيولة حادة على الرغم من تحقيقه أرباحًا عالية، (Bhattacharya, H., 1997). لاحظ (Osborne, M., et. al., 2012, pp48-49) أن ارتفاع السيولة غالباً ما يكون مكلفاً للمصارف، مما يعني أن ارتفاع السيولة

يقل من الربحية. في المقابل، تشير نظرية المقايضة إلى أن ارتفاع السيولة يمكن أن يقلل من تكاليف الإفلاس. ووفقاً لـ (Sunny Obilor Ibe, 2013, pp39, 40, 41, 43)، قد تساعد المصرف على مواجهة ثلاثة أنواع من المخاطر: (1) مخاطر التمويل، (2) مخاطر الائتمان، (3) عدم الوفاء بالتزامات استحقاق العملاء. تسهل السيولة الكافية على المصرف الحصول على أموال جديدة للوفاء بالتزامات استحقاق القروض وينصح بالتخلص عن البيع الإلزامي للأصول في ظل ظروف السوق الصعبة. علاوة على ذلك، يمكن تشبيه السيولة الكافية بمحرك للمعاملات المرجحة، وخاصة لتلبية التزامات المودعين قصيرة الأجل. وقد أوضح نوانكو أن توافر سيولة كافية بسعر فائدة السوق العادي أمرٌ بالغ الأهمية للوفاء بجميع التزامات المصرف، سواءً كانت كبيرةً أو صغيرةً. وفقاً لـ (Aspachs, O., et. al, 2005) يمكن للمصارف استخدام ثلاثة طرق للتعويض عن أزمات السيولة، وهي: (أ) الاستفادة من وفرة الأصول السائلة، (ب) الاعتماد على سوق ما بين المصارف، (ج) الاعتماد على المصرف المركزي - وهو الملاذ الأخير للإقراض.

خلاصة مراجعة الأدب:

من المراجعةُ اتضح أن السيولة تلعب دوراً هاماً في الأداء المالي للمؤسسات المالية. ويتبين أيضاً إن إدارة أموال المصارف، أي إدارة السيولة، تلعب دوراً بالغ الأهمية في تعظيم قيمة المصرف. فالإدارة غير الكفؤة للسيولة ستؤدي إلى تراجع العوائد على المدى القصير، مما قد يؤدي في النهاية إلى انهيار المصرف على المدى البعيد. أما بالنسبة للمصارف، فتتضمن إدارة السيولة الاستخدام الفعال للأموال، وهو أمرٌ ضروريٌ للحفاظ على الربحية. وتظهر المراجعة نتائج متناقضة، ويعود ذلك أساساً إلى إجراء الدراسات في ظل ظروف اقتصادية وقطاعات مختلفة. وتختضع الدراسات الدولية التي تجري في بلدان مختلفة لظروف سوقية واستقرار مختلف؛ أسواق متقدمة وأسواق ناشئة. لذا، من غير المناسب تطبيق هذه الاستنتاجات على وضع السوق الليبي، وهو سوق نامي. كما تُظهر الدراسات التجريبية نتائج متباعدة، حيث يُظهر بعضها علاقة سلبية، بينما يُظهر البعض الآخر علاقة إيجابية أو معدومة، وقد تبيّن أن الدراسات أجريت حول إدارة السيولة، والربحية في المصارف التجارية من منظورين وطني ودولي. لذا، رأى الباحث ضرورة دراسة تأثير السيولة على الأداء المالي للمصارف المدرجة في مصرف ليبيا المركزي، بناءً على قاعدة البيانات الرسمية التي يتيحها مصرف ليبيا المركزي.

7. منهجية البحث:

نظريًا استند البحث على أسلوب تحليل المحتوى بناءً على مراجعة دراسات سابقة، تطبيقاً حللت عينة بيانات المؤشرات المختارة باستخدام مصفوفة معامل ارتباط بيرسون والانحدار الخطي.

1.7 عينة البيانات:

لتحقيق أهداف البحث، جُمعت البيانات من مصادر معلومات ثانوية جُمعت من التقارير السنوية المنشورة لمصرف ليبيا المركزي لعرض بيانات ومعلومات ومؤشرات الأداء السنوي للمصارف المدرجة في مصرف ليبيا المركزي. بالإضافة من تقارير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الليبية (2008-2024)، (مصرف ليبيا المركزي، 2021، ص 33، 36، 38، 39)، (مصرف ليبيا المركزي، 2022، ص 28، 31، 33، 35)، (مصرف ليبيا المركزي، 2023 ص 28، 31، 33، 35)، (مصرف ليبيا المركزي، 2024 ص 32، 33، 34، 36، 39، 41). تجدر الإشارة إلى أن القطاع المصرفي الليبي يتكون من سبعة عشر مصرفًا تجارياً ويأتي مصرف ليبيا المركزي في المقدمة ممثلاً للسلطة النقدية، (مصرف ليبيا المركزي، 2016).

2.7 طرق وأدوات التحليل:

استُخدمت تحليلات الإحصاءات الاستدلالية لوصف التباين الملحوظ في البيانات. لخصت الإحصاءات الوصفية سلوك المتغيرات لتحليل الإحصاءات الوصفية وتوفير معلومات مفصلة حول كل متغير ذي صلة، تم استخدام الطرق التالية التي تمكّنا من اختبار الفرضيات:

حللت البيانات باستخدام تحليل ارتباط بيرسون وأسلوب الانحدار. الارتباط هو أسلوب إحصائي يُستخدم لتقييم العلاقة بين متغيرين متربطين، تم التعويض في الصيغة التالية لمعادلة الارتباط:

$$R = \frac{[N \sum xy - (\sum x)(\sum y)]}{\sqrt{\{[N \sum x^2 - (\sum x)^2] [N \sum y^2 - (\sum y)^2]\}}} \rightarrow (1)$$

حيث أن، R = معامل ارتباط بيرسون. N = عدد زوج الأرقام المقترنة. $\sum xy$ = مجموع الأرقام المقترنة. $\sum x$ = مجموع أرقام المتغير x . $\sum y$ = مجموع أرقام المتغير y . $\sum x^2$ = مجموع الأرقام التربيعية للمتغير x . $\sum y^2$ = مجموع الأرقام التربيعية للمتغير y . وتمثل x بيانات المتغير المستقل وتمثل y بيانات المتغير التابع.

أُجري اختبار الدالة الإحصائية لمعاملات الارتباط باستخدام اختبار "F" على النحو التالي:

3.7 اختبار أهمية الدلالة الإحصائية لمعاملات الارتباط:

لاختبار أهمية الدلالة الإحصائية لمعاملات الارتباط الفردية، تم استخدام طريقة تحليل التباين. إذا كان التباين الإجمالي المطلوب حسابه يساوي واحد، فإن الجزء الذي يمثله الارتباط الخطي هو r^2 ، والباقي المتبقى هو $(1 - r^2)$ ، من خلال قيم معاملات الارتباط الواردة في المصفوفة تم تقدير اختبار أهمية معامل الارتباط الفردي بواسطة المعادلة (2) التي تُعطى بالصيغة التالية:

$$F = \frac{r^2 (N - 2)}{1 - r^2} \rightarrow (2)$$

حيث r هو معامل الارتباط و N هو عدد القراءات (القيم) الثنائية المقترنة (قراءات المؤشرات).

متغيرات البحث: المتغيرات المستخدمة الدراسة هي: نسبة الربحية، ونسبة العائد على الأصول ونسبة السيولة.

4.7 النموذج التحليلي للبحث:

يُمثل نموذج البحث العلاقة بين المتغير التابع وهو الربحية الممثلة بالعائد على حقوق الملكية (Return on Assets-ROA) والمتغيرات المستقلة وهي العائد على الأصول (Return on Equity-ROE) والسيولة (Liquidity-LIQ)، تُقاس المتغيرات المستقلة بنسبة السيولة، ونسبة العائد على الأصول أما المتغير التابع، فيُقاس بنسبة العائد على حقوق الملكية. لذلك، استخدمت هذه الورقة النموذج المفاهيمي التالي: العائد على حقوق الملكية = دالة في (العائد على الأصول، السيولة).

$$ROE = f(ROA, Liquidity) \rightarrow (3)$$

4.7.1 مواصفات النموذج:

تم استخدام معادلة الانحدار وهي صيغة رياضية تُطبق على المتغيرات التفسيرية للتتبؤ بالمتغير التابع الذي نحاول نمذجته. نموذج الانحدار الموضح أدناه:

$$ROE_i = \alpha + \beta_1 ROA_i + \beta_2 LIQ_i + \epsilon \square \rightarrow (4)$$

حيث أن: α = ثابت الحد؛ β_1 ، β_2 ، هي معاملات أو معلمات انحدار؛ ROA ؛ LQI ؛ و متغيرات مستقلة؛ ROE متغير تابع، ويمثل ربحية المصرف. ϵ = حد الخطأ.

ROE = العائد على الملكية، نسبة الربح قبل الضريبة إلى متوسط إجمالي الملكية خلال السنة.

ROA = العائد على الأصول، مقدار صافي الدخل المُعاد كنسبة مئوية من إجمالي الأصول.

LIQ = السيولة، نسبة حاصل قسمة النقدية والودائع المستحقة من المصادر على إجمالي الأصول، وتعبر عن القدرة على تلبية الاحتياجات النقدية الفورية.

2.4.7. اختبارات الدلالة:

استُخدم اختبار (F) لتحديد الدلالة الاحصائية، بينما استُخدم معامل التحديد (R^2) لتحديد مدى تفسير المتغيرات المستقلة للتبالين في المتغير التابع.

8. نتائج البحث:

يعرض هذا الجزء نتائج التحليل بناءً على هدف البحث. وُعرض النتائج في جداول موجزة.

1.8. نتائج التحليل الوصفي:

بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية 12.512%， وحد أقصى 23.7%， وحد أدنى 4.4%， وانحراف معياري 5.3676، وهذا يعني أن العائد على الملكية للمؤسسات المالية يختلف اختلافاً كبيراً بالنسبة للمصارف المدرجة في مصرف ليبيا المركزي. كشف العائد على الأصول عن متوسط قدره 0.635% وانحراف معياري قدره 0.384% بقيمة قصوى قدرها 1.5% وحد أدنى قدره 0.2%. تشير الإحصاءات الوصفية للسيولة إلى متوسط قدره 69.794% وانحراف معياري قدره 4.3436% وحد أقصى قدره 74.3% وحد أدنى قدره 60.2%.

الجدول 1: ملخص إحصاءات المتغيرات المشمولة في نموذج الانحدار.

الاحصاءات	ROE	العائد على الصول - ROA	السيولة - LIQ
المتوسط الحسابي	12.512	0.635	69.794
الحد الأدنى	4.4	0.2	60.2
الحد الأعلى	23.7	1.5	74.3
المجموع	212.7	10.8	1186.5
الانحراف المعياري	5.3676	0.3840	4.3436

2.8. نتائج تحليل العلاقات المتبادلة بين متغيرات البحث:

تم استخدام مصفوفة معامل ارتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين نسب الربحية (العائد على الملكية) والعائد على الأصول والسيولة. يوضح (الجدول، 2) العلاقة الناتجة عن تحليل البيانات.

الجدول 2: مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات قيد التحليل

لوحة مصفوفة معاملات الارتباطات البينية			
السيولة LIQ	عائد الأصول ROA	الربحية ROE	معاملات الارتباط، الدلالة المعنوية، الثانيات المقترنة
		1.000	ارتباط بيرسون
		0.000	الدلالة المعنوية
		17	عدد الثنائيات
1.000	0.746**	ارتباط بيرسون	عائد الأصول ROA
0.000	0.001	الدلالة المعنوية	
17	17	عدد الثنائيات	
1.000	0.441	ارتباط بيرسون	السيولة LIQ
0.000	0.076	الدلالة المعنوية	
17	17	عدد الثنائيات	
**. الارتباط دال إحصائياً عند مستوى ثقة 0.01 (ثاني الذيل)			

يوضح الجدول أن المتغيرات الثلاثة لها علاقات متباينة فيما بينهما، من الجدول يمكن ملاحظة أن، المتغيرات المستقلة لها علاقة إيجابية مع المتغير التابع. يلاحظ من الجدول 2 وجود ارتباط إيجابي قوي بين نسبة العائد على الأصول (ROA) ونسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) بلغت قيمة معامل الارتباط (0.746**)، وقيمة الاحتمالية (P-value) لاختبارات الذيل (0.001)، (Sig. (2-tailed)، وهي أصغر من 0.01 وبالتالي كان الارتباط مهم وذو دلالة إحصائية (**) عند مستوى ثقة 0.01 (ثاني الذيل).

لذا، يوجد ارتباط إيجابي بين نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية، ما يدل على أن المتغيرين مرتبطان بشكل جيد. وعلى هذا الأساس ستؤدي زيادة العائد على الأصول بنسبة واحد في المائة إلى زيادة ربحية المصادر بنسبة (74.6%) ما يعني أنه عندما ترتفع نسبة العائد على الأصول لدى المصادر بمقدار وحدة واحدة، تزداد ربحية المصادر بمقدار 7.46 وحدة وهذا يتواافق مع التوقع المسبق بأن ارتفاع نسبة العائد على الأصول سيؤدي إلى زيادة أرباح المصادر، وهذا يدعم صحة الفرضية (H_1) المتعلقة بالمتغير المستقل الأول (العائد على الأصول)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية الأولى (H_{0-1}) ونقبل الفرضية البديلة الأولى (H_1)

وبشكل عام، تؤكد هذه النتيجة أن مؤشر رحية المصارف الليبية هو من المؤشرات الرئيسية التي تتأثر بتبذبب حركة العائد على الأصول صعوداً وهبوطاً. وبالتالي، يوجد ارتباط إيجابي قوي بين نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية (الربحية)، وهذا مؤشر على وجود ارتباط إيجابي جيد بين إدارة العائد على الأصول والأداء المالي.

أيضاً، يوجد معامل ارتباط بين نسبة السيولة ونسبة الربحية بلغت قيمته (0.627**)، وأن قيمة الاحتمالية (P-value) لاختبارات ثنائية الذيل هي 0.007 (2-tailed) (Sig.), وهي أصغر من 0.01 وبالتالي كان الارتباط مهم ذو دلالة إحصائية (**). عند مستوى ثقة 0.01 (ثنائي الذيل) وعلى هذا الأساس ستؤدي زيادة السيولة بنسبة واحد في المائة إلى زيادة رحية المصارف بنسبة 62.7% ما يعني أنه عندما ترتفع نسبة السيولة لدى المصارف بمقدار وحدة واحدة، تزداد رحية المصارف بمقدار 6.27 وحدة وهذا يتوافق مع التوقع المسبق بأن ارتفاع نسبة السيولة سيؤدي إلى زيادة أرباح المصارف وهذا يدعم صحة الفرضية (H_2) المتعلقة بالمتغير المستقل الثاني (السيولة) لذلك نرفض الفرضية الصفرية الثانية (H_0-2) ونقبل الفرضية البديلة الثانية (H_2). وبشكل عام، تؤكد هذه النتيجة أن مؤشر رحية المصارف الليبية هو من المؤشرات الرئيسية التي تتأثر بتبذبب حركة مؤشر السيولة صعوداً وهبوطاً. وبالتالي، يوجد ارتباط إيجابي قوي بين نسبة السيولة ونسبة العائد على حقوق الملكية (الربحية)، وهذا مؤشر على وجود ارتباط إيجابي جيد بين السيولة والأداء المالي للمصارف الليبية.

وعلى هذا الأساس، فإن نتائج هذا التحليل قادرة على إعطاء رؤية واضحة لصناعة السياسات المصرفية في ليبيا من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة في تطوير إطار تنظيمي جديد تجاه إدارة الموازنة بين الربحية والسيولة.

3.8. اختبار أهمية الدلالة الإحصائية لمعاملات الارتباط

لاختبار أهمية الدلالة الإحصائية لمعاملات الارتباط بين نسبة العائد على الأصول ورحية المصارف تم استخدام طريقة تحليل التباين طبقاً للمعادلة (2) تم حساب قيمة F لمعامل الارتباط (0.746) بين 17 زوجاً مقترباً من مؤشرات السيولة والربحية، فكانت قيمة F المحسوبة تساوي 8.34 وذلك على النحو التالي:

$$F = \frac{r^2 (N - 2)}{1 - r^2}$$

$$F = \frac{(0.746)^2 (17 - 2)}{1 - (0.746)^2} = \frac{0.556 \times 15}{1 - 0.556} = \frac{5.895}{0.607} = 8.34$$

القيم الحدية الجدولية للتوزيع F عند مستوى 1%

طبقاً للجدول (19)، (Panofsky and Brier, 1965, p72). كانت القيم الحدية الجدولية لـ F عند 1 و 15 درجة من الحرية تساوي (4.54) لمستوى احتمال 1%， وبما إن القيمة المحسوبة أكبر من القيم الجدولية إذن نرفض الفرضية الصفرية، ونستنتج أن هناك دلالة احصائية قوية لقيم معاملات الارتباط التي تتراوح بين (0.746)، و (1.000). القيمة المحسوبة ($F = 8.34$) تعني إحصائياً أن احتمال القيم المترنة الناشئة من الثنائيات غير المرتبطة أقل من 1%. أي بمعنى (احتمال وجود واحد بالمائة من النقاط من توزيع F غير مترابطة). من الواضح أن المعادلة أعلاه تشير إلى أن F يتغير بشكل مباشر مع r^2 ، يترتب على ذلك أن قيمة r^2 أعطت احتمالية ارتباط عالية وبالتالي تعتبر قيمة F الإحصائية دالة إحصائياً وهذا يعني أن نسبة السيولة تؤثر على نسبة العائد على حقوق الملكية لذلك تم قبول الفرضية البديلة (H_1): يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية لنسبة العائد على الأصول على ربحية المصادر الليبية وذلك عند قياس الربحية بمعامل العائد على حقوق الملكية، كمقياس لربحية.

لاختبار أهمية الدلالة الإحصائية لمعاملات الارتباط الفردية بين نسبة السيولة وربحية المصادر، تم استخدام نفس الطريقة السابقة، طبقاً للمعادلة (2) تم حساب قيمة F لمعامل الارتباط (0.627) بين 17 زوجاً مقترباً من مؤشرات السيولة والربحية، فكانت قيمة F المحسوبة تساوي 9.711 وذلك على النحو التالي:

$$F = \frac{r^2 (N - 2)}{1 - r^2}$$

$$F = \frac{(0.627)^2 (17 - 2)}{1 - (0.627)^2} = \frac{0.393 \times 15}{1 - 0.393} = \frac{5.895}{0.607} = 9.711$$

القيم الحدية الجدولية لتوزيع F عند مستوى 1%，

طبقاً للجدول (19)، (Panofsky and Brier, 1965, p72). كانت القيم الحدية الجدولية لـ F عند 1 و 15 درجة من الحرية تساوي (4.54) لمستوى احتمال 1%， وبما إن القيمة المحسوبة أكبر من القيم الجدولية إذن نرفض الفرضية الصفرية، ونستنتج أن هناك دلالة احصائية قوية لقيم معاملات الارتباط التي تتراوح بين (0.627)، و (1.000)، القيمة المحسوبة ($F = 9.711$) تعني إحصائياً أن احتمال القيم المترنة الناشئة من الثنائيات غير المرتبطة أقل من 1% أي بمعنى (احتمال وجود واحد بالمائة من النقاط من توزيع F غير مترابطة)، من الواضح أن المعادلة أعلاه تشير إلى أن F يتغير بشكل مباشر مع r^2 ، ترتب على ذلك أن قيمة r^2 أعطت احتمالية ارتباط عالية وبالتالي تعتبر قيمة F الإحصائية دالة إحصائياً وهذا يعني أن نسبة السيولة تؤثر على نسبة العائد على حقوق الملكية وبناءً عليه تم قبول الفرضية البديلة (H_2): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة

على رحية المصارف الليبية. وذلك عند قياس الربحية بمعامل العائد على حقوق الملكية، كمقاييس للربحية.

4.8. نتائج نموذج الانحدار:

4.8.1. معاملات النموذج

من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد تم الحصول على النتائج المبينة بالجدول (3).

الجدول 3: نتائج معاملات نموذج الانحدار

معامل التحديد الكلي	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	قيمة اختبار T	معاملات النموذج	المتغير
0.667			-1.721	-24.504	الثابت
	0.746**	0.004	3.395	8.158	العائد على الأصول (%)
	0.627**	0.049	2.147	0.456	إجمالي الأصول السائلة (%)
*. الارتباط دال إحصائياً عند مستوى ثقة 0.01 (شافي الذيل)					

بناءً على قيم المعاملات الواردة في الجدول أعلاه، تكتب معادلة الانحدار الخطي المتعدد على النحو التالي:

$$\text{عائد الملكية} = -24.504 + 8.158 \times \text{العائد على الأصول} + 0.456 \times \text{السيولة}$$

وبالتالي يمكن كتابة صيغة معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$ROE = -24.504 + 8.158 \times ROA + 0.456 \times LIQ \rightarrow (4)$$

حيث أن: ROE : العائد على الملكية (%), ROA : العائد على الأصول (%), LIQ : إجمالي الأصول السائلة (%). تشير المعادلة (4) إلى أن الربحية، المُقاسة بعائد الحقوق على الملكية، تتأثر إيجاباً بنسبة العائد على الأصول وتتأثر إيجاباً أيضاً بنسبة السيولة. وتمثل هذه العلاقة الظروف السائدة بأداء المصارف الليبية خلال الفترة الزمنية 2008-2024.

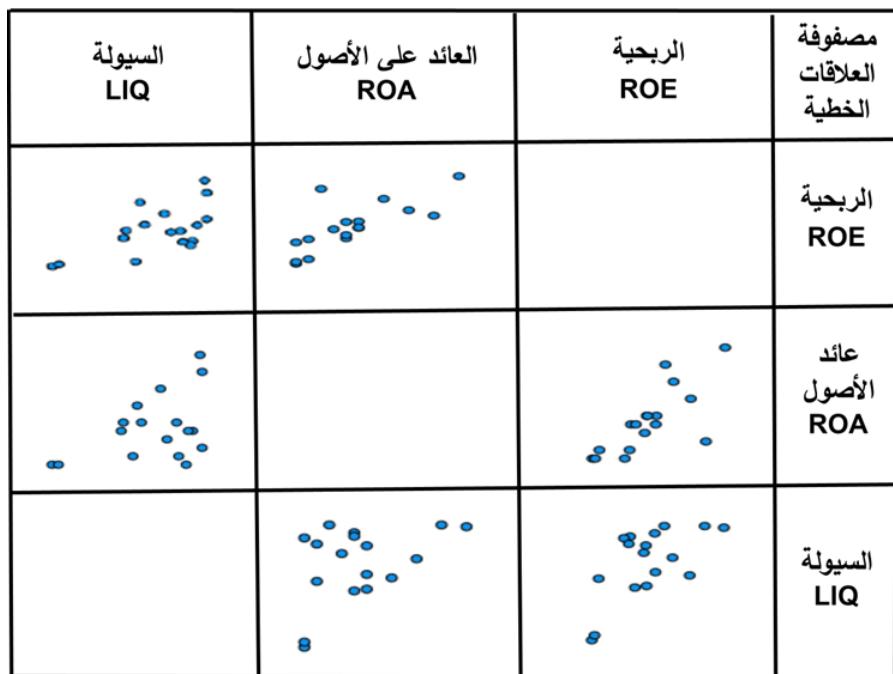
4.8.2. تفسير النموذج:

يُشير النموذج إلى وجود تأثير معنوي لمتغيرات العائد على الأصول (ROA) والسيولة (LIQUIDITY) على رحية المصارف (ROE)، يتلخص هذا التأثير على النحو التالي:

- العائد على الأصول (ROA) أظهر تأثيراً إيجابياً ومحظوظاً على الربحية ROE، حيث أن كل زيادة بنسبة 1% في العائد على الأصول ROA تؤدي إلى زيادة قدرها 8.16% في الربحية ROE.
- السيولة (LIQ) أظهرت تأثيراً إيجابياً ومحظوظاً على الربحية ROE، حيث أن كل زيادة بنسبة 1% في السيولة ROE تؤدي إلى زيادة قدرها 0.46% في الربحية ROE.

3.4.8. التحقق من فروض الانحدار الخطى:

للتتحقق من العلاقات الخطية (Linearity Relationships) بين متغيرات النموذج تم الكشف على التوزيع البياني لنقط الارتباط الثانية بين المتغيرات داخل خلايا مصفوفة الارتباط وكانت كالتالي:



الشكل 3: مصفوفة التوزيع البياني العلاقات الخطية بين المتغيرات.

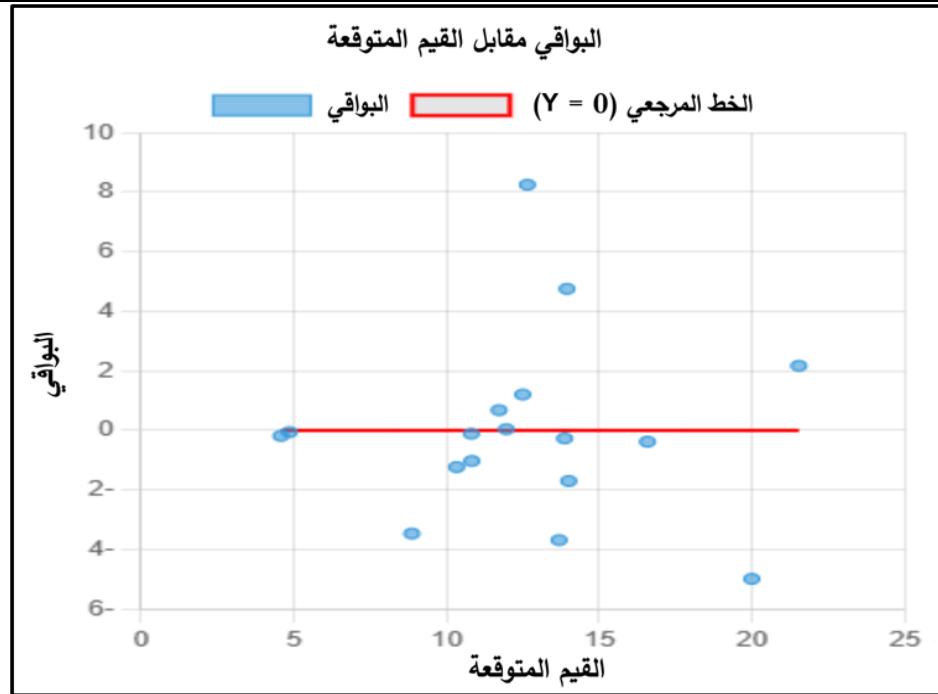
من خلال الشكل (3) يبين المشهد العام للعلاقات الخطية بين متغيرات النموذج وهي تبدو خطية نسبياً من خلال الرسومات البيانية داخل خلايا المصفوفة.

4.4.8. استقلالية الباقي (Independence):

بلغت قيمة إحصائية Durbin-Waston 2.325 تدل هذه القيمة على عدم وجود ارتباط ذاتي كبير.

5.4.5. ثبات التباين (Homoscedasticity)

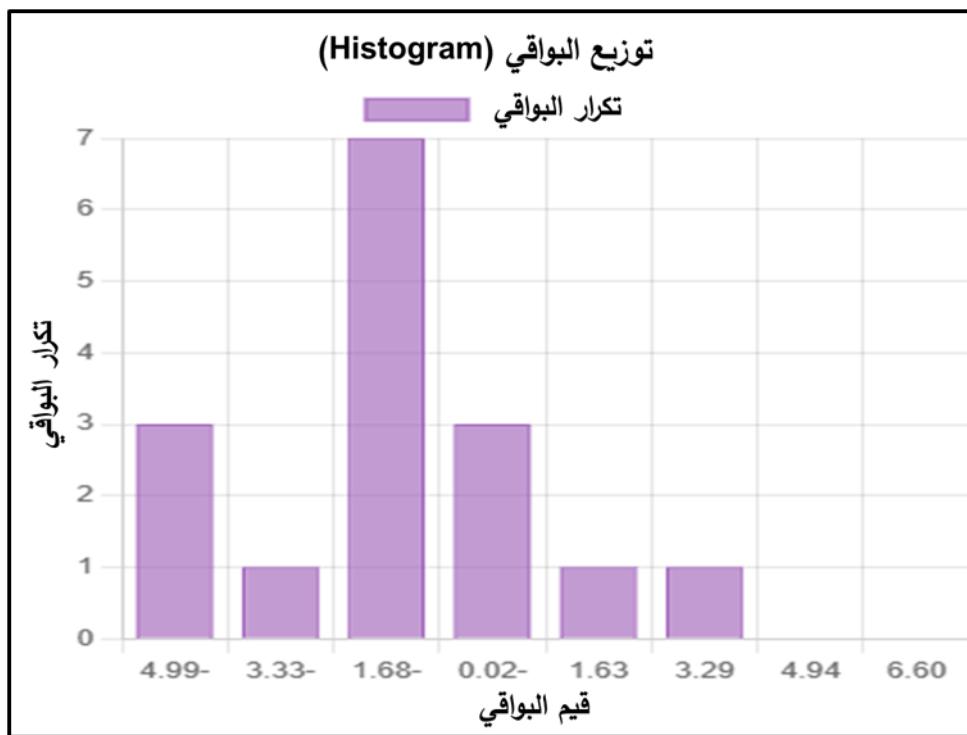
تم رسم توزيع الباقي مقابل القيم المتوقعة كما هو مبين بالشكل التالي:



يُشير هذا التوزيع إلى أن تباين التباين يبدو معقول ومقبول إلى حد ما.

6.4.8. التوزيع الطبيعي للباقي (Normality)

من خلال الشكل (5) يمكن ملاحظة أن توزيع تكرار قيم الباقي مقابل القيم المتوقعة يقترب بشكل جيد من التوزيع الطبيعي للباقي.



7.4.8. عدم وجود تعدد خطٍّ (Multicollinearity)

تم حساب عامل تضخم التباين فكانت قيمته تساوي ($VIF \approx 1.24$) وهذا يدل على عدم وجود تعدد خطٍّ مشكوك فيه.

8.4.8. خلاصة تقييم النموذج:

تم تقييم جودة النموذج كـ "جيد"، استُخدم معامل التحديد R^2 لتحديد مدى تفسير المتغيرات المستقلة للتباين في المتغير التابع حيث يوضح معامل التحديد (R^2) أن 66.7% من التغيير في العائد على الملكية يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة في النموذج وهذا يعني أن 66.7% من التغييرات في الأداء المالي كما يُقاس بعائد الملكية سُتُّفسِر بالتغييرات في المتغيرات المستقلة بينما سُتُّفسِر النسبة المتبقية البالغة 33.3% بعوامل أخرى غير متضمنة في النموذج حيث يُمثل ROE الأداء المالي. لذلك، يمكن اعتبار النموذج مناسباً نظراً لأنه أنتج تنبؤاً جيداً.

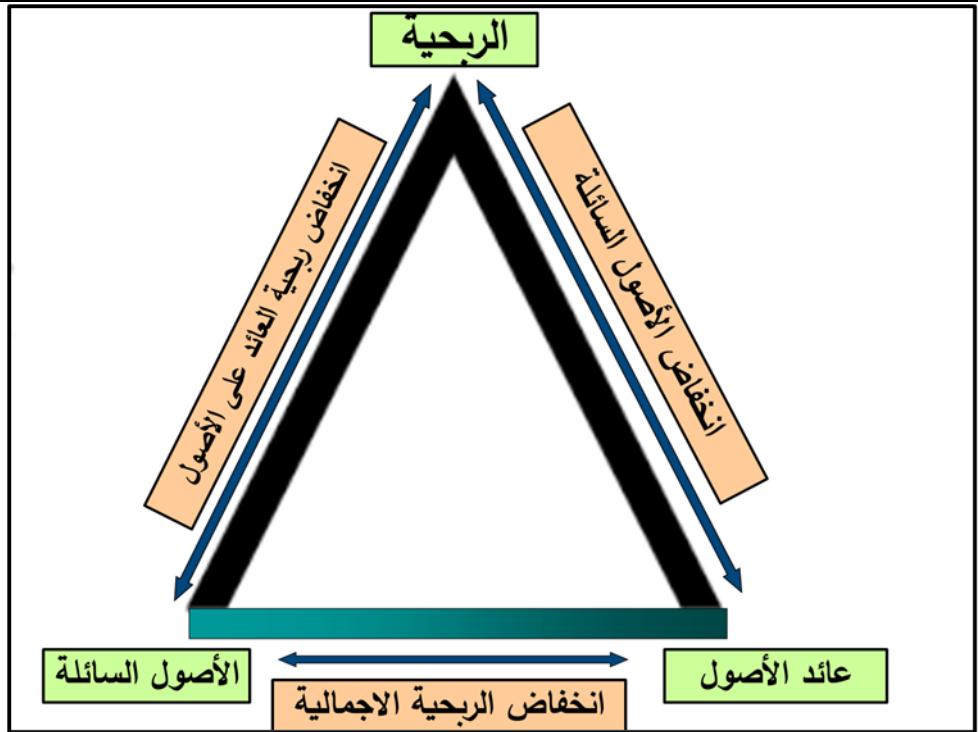
9. معوقات تحقيق التوازن المطلوب بين السيولة والربحية:

بالرغم من التوصل إلى بناءً نموذج جيد يتتبَّأ بقدرة المصارف الليبية على تحقيق أرباح إلا إنها أقل من الأرباح التي تتناسب مع حجم الودائع المتوفرة، يرى هذا البحث أن هذه المعضلة تتمثل في أن المصارف الليبية بإمكانها تحقيق ربحية أعلى من النسب التي كشف عنها النموذج وذلك يرجع إلى وجود ودائع غير مستغلة وهي دليل قطعي على أن المصارف الليبية تواجه مشكلة عدم التمكن من تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة، توصل هذا البحث إلى هذه النتيجة من خلال الاعترافات الضمنية والتصريحات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي حيث أن أغلب التقارير الصادرة عنه بشأن أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الصادرة خلال فترة الدراسة (2008-2024) تنص على أن القطاع المصرفي الليبي يتمتع بسيولة عالية ويتوفر لديه فائضاً من الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، على سبيل المثال، بلغت نسبة الأصول السائلة لدى المصارف التجارية الليبية إلى إجمالي الأصول 71.2% في نهاية عام 2020، والتي معظمها تمثل ودائع لدى المصرف المركزي تحت الطلب بما فيها الاحتياطي الإلزامي وكذلك شهادات الإيداع، (مصرف ليبيا المركزي، 2020، ص 31)، وبلغت نسبة الأصول السائلة لدى المصارف الليبية إلى إجمالي الأصول 77.6% في نهاية عام 2022، والتي يمثل معظمها ودائع لدى المصرف المركزي تحت الطلب بما فيها الاحتياطي الإلزامي، (مصرف ليبيا المركزي، 2022، ص 31)، كما بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف 70.4% في نهاية عام 2023، وبشكل عام تبقى الأصول السائلة لدى المصارف الليبية تشكِّل نسب مرتفعة من إجمالي الأصول، (مصرف ليبيا المركزي، 2023، ص 31). وتتجدر الإشارة إلى تقارير مصرف ليبيا المركزي تنص على أن نسبة السيولة القانونية المطلوب من المصارف التجارية الاحتفاظ بها

هي 25.0 من إجمالي الخصوم المودعة. ووفقاً لمصرف ليبيا المركزي شهد معدل العائد على الأصول لدى القطاع المصرفي في ليبيا انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات (2014-2016) حيث بلغ نحو 2.0 % في عام 2016، ويعزى سبب الانخفاض إلى عدة أسباب منها الوضع الغير ملائم الذي تعمل فيه المصادر التجارية في السنوات الأخيرة وكذلك تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية، (مصرف ليبيا المركزي، 2020، ص 31). وهكذا يبدو مشهد الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي الليبي وذلك تأسيساً على تأكيدات التقارير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بأن مؤشرات السيولة من المؤشرات الهامة التي تعكس مدى قدرة المصادر على الوفاء بالطلبات المتوقعة وغير المتوقعة على النقدية وكذلك قدرة المصادر على الوفاء بالالتزاماتها دون التعرض إلى عُسر في السيولة، إلا إن مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الليبي ما زالت تشهد نسب سيولة عالية نتيجة ضعف توظيف المصادر لأموالها وعدم التوسع في توظيف المصادر لأموالها الفائضة وكذلك ضعف الاستثمار مقابل نمو أكبر في الخصوم المودعة، ومن أهم هذه المؤشرات مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول الذي مثلاه في هذا البحث بمؤشر السيولة. وكل هذه المعوقات التي تعيق تحقيق التوازن المطلوب بين السيولة والربحية، تشكل تحديات وتداعيات تحتاج إلى تدابير للن格لب عليها.

للنجلب على التداعيات التي تواجهه تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة في القطاع المصرفي الليبي يقترح هذا البحث العمل التركيز على الاهتمام بالنقاط التالية:

يواجه القطاع المصرفي الليبي معضلة أساسية تكمن في صعوبة القدرة على تحقيق التوازن بين الأهداف الثلاثة: هدف تحقيق الربحية (صافي الدخل)، هدف تحقيق العائد على الأصول (إمكانية الربحية نسبةً إلى الأصول)، هدف توفير السيولة (القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل) قياساً على معضلة فلينغ-مندل (Guna R. Bhatta, et. al., 2022, P. 203) لا تسمح هذه المعضلة الثلاثية بتنفيذ الأهداف الثلاثة في نفس الوقت. يتبعن على المصادر إجراء مقاييس، إذ غالباً ما تأتي زيادة السيولة (من خلال الاحتفاظ بأصول قصيرة الأجل وأقل ربحية) على حساب انخفاض الربحية وعائد الأصول، لأن الأصول السائلة قد تحقق عوائد أقل من الاستثمارات الأقل سيولة. بينما السعي لتحقيق ربحية عالية من خلال الاستثمار في أصول طويلة الأجل وأقل سيولة يزيد من خطر عدم القدرة على تغطية عمليات سحب الودائع المفاجئة. وبالمثل، قد يؤدي التركيز على الربحية العالية وعائد الأصول إلى انخفاض السيولة من خلال الاستثمار بكثافة في أصول أقل سيولة وأعلى عائدًا، مما يزيد من خطر نقص السيولة.



الشكل 6: المعضلة الثلاثية للربحية، والعائد على الأصول، والسيولة

لذلك يجب على المصارف إيجاد توازن دقيق وغير خطى، لأن الاحتياط بسيولة قليلة جداً يسبب خطر أزمة، بينما تهدد السيولة المفرطة الأرباح المحتملة والاستخدام الفعال للأصول. تتلخص تداعيات هذه المعضلة كالتالي:

- (1). المفاضلة: يجب على إدارة المصرف أن تقرر ما إذا كانت ستعطي الأولوية للاستثمار في أصول مرحبة وأقل سيولة، أو أصول أقل ربحية وعالية السيولة.
- (2). خطر انخفاض السيولة: يخاطر المصرف الذي يسعى جاهداً لتحقيق ربحية عالية من خلال إفراض معظم أمواله بعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته إذا طالب عدد كبير من المودعين باسترداد أموالهم في وقت واحد.
- (3). خطر السيولة المفرطة: إن المصرف الذي يحتفظ بكمية كبيرة من النقد والأصول قصيرة الأجل لضمان سيولة عالية، سيكون لديه أموال أقل للاستثمار في القروض والمشاريع المرحبة الأخرى، ما يؤدي إلى انخفاض أرباحه وعائده على الأصول.
- (4). التأثير على عائد الأصول: زيادة الأصول السائلة (التي غالباً ما تكون منخفضة العائد) يمكن أن تقلل عائد الأصول مباشرةً. لذلك، ترتبط القرارات المتعلقة بالربحية والسيولة ارتباطاً وثيقاً بعائد الأصول.

لمواجهة هذه التداعيات يجب العمل على إيجاد توازن استراتيجي غير خطى، بالحفاظ على مستوى سيولة يكفى لإدارة المخاطر وتلبية المتطلبات غير المتوقعة، ولكن ليس مرتفعاً جداً بحيث يؤثر سلباً على الربحية وكفاءة استخدام الأصول.

10. النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

أسفرت نتائج التحليل عن بناء نموذج انحدار خطى متعدد يُشير إلى أن الربحية المُقاومة بعائد الحقوق على الملكية تتأثر إيجاباً بنسبة العائد على الأصول ونسبة السيولة تمثل هذه العلاقة الظروف السائدة بأداء المصارف الليبية خلال الفترة الزمنية 2008-2024 بين النموذج أن 66.7% من التغيرات في الأداء المالي، كما يُقاس بعائد الملكية يمكن تفسيره بالتغيرات في العائد على الأصول والسيولة ويمكن تفسير النسبة المتبقية البالغة 33.3% بعوامل أخرى غير متضمنة في النموذج لذلك يمكن اعتبار النموذج مناسباً نظراً لأنه أنتج تنبؤاً جيداً. وبالرغم من هذه العلاقات الايجابية التي كشف عنها النموذج التطبيقي إلا إن التحليل النظري كشف عن إمكانية تحقيق نسبة ربح أعلى من النسب التي بينها النموذج التطبيقي ويرجع السبب في ذلك إلى وجود فائض من السيولة وتم اعتباره فائض غير مستغل نظراً للظروف القاهرة، وأتضحت إن القطاع المصرفي الليبي يواجه معضلة ثلاثة لا تسمح بتحقيق أهداف الربحية، والعائد على الأصول والسيولة في نفس الوقت الأمر الذي يفرض تنفيذ هدفين والتخلّي عن الهدف الثالث.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على التحاليل ولمناقشات ونتائج المشار إليها أعلاه، للحد من، التحديات والتداعيات المرتبطة بإدارة السيولة والربحية في المصارف الليبية يوصي البحث بالآتي:

1. بما أن بقاء المصارف التجارية يعتمد على إدارة السيولة والربحية، فلا ينبغي التركيز فقط على مفهوم تعظيم الربح بل ينبغي عليها أيضاً اعتماد تدابير تضمن إدارة فعالة للسيولة. ستساعد هذه التدابير على تقليل أو تجنب حالات السيولة المفرطة أو الشحنة كآثار لها.

2. بدلاً من الاحتفاظ بالسيولة المفرطة كتدابير لتلبية طلبات السحب غير المتوقعة من العملاء، ينبغي على المصارف التجارية اعتماد تدابير للاستثمار في فائض أموال المصارف موسمياً.

يشكل نقص قواعد البيانات عالية الجودة العائق الرئيسي أمام إجراء الأبحاث التجريبية وبالتالي ثمة حاجة إلى تطوير قواعد بيانات معتمدة لتتوفر المزيد من البيانات مستقبلاً يمكن أن يساعد ذلك في دراسة متغيرات إضافية ذات تأثير على الأداء المالي للمصارف الليبية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المراجع العربية:

- مصرف ليبيا المركزي (2021). تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الليبية (2012-2021). مؤشرات أداء المصارف، إدارة البحث والإحصاء، ص. 33، 36، 38، 39.
- مصرف ليبيا المركزي (2022). تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الليبية (2019-2022). مؤشرات أداء المصارف، إدارة البحث والإحصاء، ص. 28، 31، 33، 35.
- مصرف ليبيا المركزي (2023). تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الليبية (2019-2023). مؤشرات أداء المصارف، إدارة البحث والإحصاء، ص. 28، 31، 34، 36.
- مصرف ليبيا المركزي (2024). تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الليبية (2019-2024). مؤشرات أداء المصارف، إدارة البحث والإحصاء، ص. 32، 33، 34، 36، 39، 41.
- مصرف ليبيا المركزي (2016). تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية (2008-الربع الثاني 2016) قسم الاحصاء، إدارة البحث والإحصاء.

ثانياً: قائمة المراجع الأجنبية:

- Adebayo, M., Adeyanju, D., & Olabode, S. (2011). Liquidity Management and Commercial Banks' Profitability in Nigeria. Research Journal of Finance and Accounting Vol 2, No 7/8. pp. 24-36.
- Alshatti, Ali Sulieman (2015). The Effect of the Liquidity Management on Profitability in the Jordanian Commercial Banks. International Journal of Business and Management; Vol. 10, No. (1), pp. 62 -72.
- Amarjet Gill and Nahum Biger (2013). The impact of corporate governance on working capital management efficiency of American manufacturing firms, Managerial Finance 39(2): pp. 116-132.
- Anyanwu, J. C. (1993). Monetary Economics: Theory, Policy and Institutions. Benin City. Hybrid Professional Publishers Ltd.
- Arif, A. (2012). Liquidity risk and performance of banking system, Journal of Financial Regulation and Compliance, 20(2), pp. 182–195.
- Aspachs, O., Nier, E., & Tiesset, M. (2005). Liquidity, banking regulation and the macroeconomy. Evidence on bank liquidity holdings from a panel of UK-resident banks, Bank of England Working Paper. DOI: 10.2139/ssrn.673883.
- Baños-Caballero S, García-Teruel PJ, Martínez-Solano P (2012). How does working-capital management affect the profitability of Spanish SMEs? Small Bus Econ 39 (2): pp. 517–529.

Bhattacharya, H. (1997). Total Management by Ratios, Sage Publication India Pvt. Ltd., New Delhi.

Baser F, Gokten S, Kucukkocaoglu G, Ture H (2016) Liquidity-profitability tradeoff existence in Turkey: an empirical investigation under structural equation modeling. Copernican J Finance Account 5(2): pp. 27–44.

CBL, (2024). Main-Financial-Data-and-Indicators-of-the-Libyan-Banks-2024. Annual Report, Central Bank of Libya.

Dodds, J. Colin, (1982). "The Term Structure of Interest Rates: a Survey of the Theories and Empirical Evidence", Managerial Finance, Vol. 8 Iss: 2, pp.22 – 31.

Emmanuel N. Roussakis (1997). "Commercial Banking in an Era of Deregulation", Greenwood Publishing Group, 3rd Ed. Library of Congress Catalog Card Number: 96-33187 ISBN: 0-275-95693-8. pp. 3-10.

Gentry James A. (1976). Management perceptions of the working capital process. Illinois: College of Commerce and Business Administration, University of Illinois at Urbana-Champaign.

Glass GV (1976) Primary, secondary, and meta-analysis of research. Educ Res 5(10): 3–8.

Guna R. Bhatta, Rabindra N., Kankesu J. & Charles H., (2022). Impossible Trinity in a Small Oppen Economy: A State-Space Model Simulation. Asian Development Policy Review, 2022, 10(3): 200-225.

Jaworski Jacek, and Czerwonka Leszek, (2021). Meta-study on the relationship between profitability and liquidity of enterprises in macroeconomic and institutional environment. Springer Science and Business Media LLC. DECISION, № 2, Volume (48), pp. 233-246.

Kalcheva Ivalina. and Karl. Lins., (2007). "International Evidence on Cash Holdings and Expected Managerial Agency Problems", Review of Financial Studies 20, pp:1087–1112.

Maina, H. (2011). Relationship between the liquidity and profitability of oil companies in Kenya. Unpublished MBA Project, University of Nairobi.

Mark Deloof M (2003). Does Working Capital Management Affect Profitability of Belgian Firms? Journal of Business Finance and Accounting, 30(3-4): pp. 573-588.

Meszek W. and Polewski M., (2006). "Certain aspects of working capital in a construction company", Technological and Economic Development of Economy, Vol:12(3), pp: 222-226.

Mitra S, Nandi KC (2013). Linkage between liquidity risk and profitability a study with reference to eastern coalfields ltd. J Inst Publics Ent 36 (3–4): 29–48.

Monika Bolek, and Wojciech Wiliński (2011). The influence of Liquidity on Profitability of Polish construction sector companies. Financial Internet Quarterly „e-Finance” 2012, vol. 8, nr 1. P. 43.

Mwangi, F.M. (2014). The Effect of Liquidity Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. Unpublished MBA Project, University of Nairobi.

Nwankwo, G. O. (1991), Bank Management Principles and Practice. Lagos: Malthouse Press. Ltd. P.12.

N. Nahum and A. S. Gill, (2013). “The impact of corporate governance on working capital management efficiency of American manufacturing firms”, Emerald Publishing Ltd. 2013.

Nwankwo, U. (1991). Liquidity and performance of Nigerian banks. Economic agenda for Nigeria. Lagos, Nigeria: Centralist Production Ltd.

Opler T, Pinkowitz L, Stulz R, Williamson R (1999). The determinants and implications of corporate cash holdings. *J Financ Econ* 52(1): pp. 3–46.

Osborne, M., Fuertes, A., & Milne, A. (2012). Capital and profitability in banking: Evidence from US banks. In 3rd Emerging Scholars in Banking and Finance Conference, Cass Business School pp. 1-54.

Panofsky and Brier (1965): Some Applications of Statistics Meteorology, First Edition, The Pennsylvanian State University. PP. 72-75.

Raheman A., Afza T., Qayyum A. and Bodla M.A., (2010). “Working Capital Management and Corporate Performance of Manufacturing Sector in Pakistan”, International Journal of Finance and Economics, Issue 47, pp. 152-163.

Rima Pervin, and Nipa Saha (2017). Comparative Evaluation of Liquidity and Profitability Scenario of Commercial Banks in Bangladesh. Stamford Journal of Business Studies, Vo; 7, Issue II. pp. 115-128.

Sebastian Uremadu and Rapuluchukwu Efobi (2012). The Impact of Capital Structure and Liquidity on Corporate Returns in Nigeria: Evidence from Manufacturing Firms. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, vol. 2(3), pp. 1-16.

Shiftability theory (2016). from https://en.wikipedia.org/wiki/Shiftability_theory, Retrieved July 18, 2025.

S. Ajao and S. Solomon (2012). “Liquidity Management and Corporate Profitability: Case Study of Selected Manufacturing Companies Listed on the Nigerian Stock Exchange”, Business Management Dynamics, Vol.2, No.2.

Smith, K. (1980). Profitability versus liquidity tradeoffs in working capital management. In: Reading on the management of working capital. Smith, K. V. (Ed.). St. Paul, MN, West Publishing firm, USA, pp. 549-562.

Sunny Obilor Ibe (2013). The Impact of Liquidity Management on the Profitability of Banks in Nigeria. *Journal of Finance and Bank Management*, 1(1); pp. 37-48.

Vishnani, S. and K.B. Shah., (2007). "Impact of Working Capital Management Policies on Corporate Performance- An Empirical Study", Global Business Review. Vol 8(2), pp. 267-281.